المستخلص

تُعدّ الإنتخابات، دعامة أساسية لنظام الحكم الديمقراطي بوصفه وسيلة للمشاركة في تكوين حكومة تستمد وجودها في السلطة، واستمراريتها من استنادها إلى الإرادة الشعبية، إذ أصبحت الديمقراطية إحدى السمات الخاصة للدول المتقدمة، فقد أصبحت نظم الحكم الديمقراطية في عصرنا الحالي تستمد مشروعيتها من الشعب، بوصفه صاحب السيادة ومصدر السلطات، والوسيلة التي من خلالها يمكن إسناد السلطة وتولي مقاليد الحكم.

فلم يغب عن واضعي الدساتير، والقوانين، والمواثيق الدولية العديد من المبادئ التي يتعين من خلالها ممارسة حق الإنتخاب، ولهذا السبب تحرص الدول الراغبة في التحول الديمقراطي على العمل والسعي الجاد نحو التنظيم القانوني لعملية التحول هذه من خلال إصدار التشريعات اللازمة بهذا الخصوص.

وتظهر أهمية التشريعات في تنظيم مراحل العملية الانتخابية، عن طريق تجريم الأفعال التي تمس العملية الانتخابية، إذ يبرز دور القانون كحامي للحقوق والحريات، إذ أنّ الجزاء هو الذي يكفل الاحترام للقاعدة القانونية، وانطلاقاً من أهمية تجريم الأفعال التي تمس بالعملية الانتخابية فلا بُدّ من إفراد أحكام خاصة للقواعد الموضوعية والإجرائية لهذه الطائفة من الجرائم الخطرة، فأصبحت الضرورة تدعوا إلى وضع النصوص القانونية لتجريم الأفعال، ومن ثم وضع الجزاءات المناسبة المترتبة على مخالفة القوانين الانتخابية.